

انخفضت إلى مبلغ ٧٤٥ مليون دولار في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٨، في حين أن الاستثمارات المباشرة الموظفة في سندات في البلدان النامية بلغت ما يزيد قليلاً على ٤٣ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨.

١ - تُجدد رجاءها إلى الأمين العام أن يعمد، عملاً بقراري الجمعية العامة ١٩٧/٣١ و ٧٣/٣٢ ألف، إلى مضاعفة جهوده، بالتشاور مع لجنة الاستثمارات للتأكد من أن موارد الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة المستمرة في أسهم الشركات عبر الوطنية تستثمر من جديد في البلدان النامية إلى أبعد حد ممكن عملياً، شريطة إيلاء المراعاة الدقيقة لمتطلبات السلامة والربح والسيولة والقابلية للتحويل، وطبقاً للنظام الأساسي للصندوق المشترك؛

٢ - ترحو من الأمين العام أن يوافي الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين بتقرير عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

باء

إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى قرارها ٧٣/٣٢ بآء المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧،

وإذ تُحيط علماً بما حققه الأمين العام حتى الآن من نتائج في جهوده الرامية إلى البدء في إجراء مفاوضات مع المؤسسات المالية في إفريقيا، بغية استثمار بعض موارد الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة مباشرة في إفريقيا بشروط مأمونة ومربحة،

ترجو من الأمين العام أن يكثف اتصالاته بالمؤسسات والحكومات في إفريقيا واستفساراته منها بغية زيادة المبلغ المستثمر بالفعل في إفريقيا زيادة كبيرة بشروط مأمونة ومربحة، وأن يقدم تقريراً عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين.

الجلسة العامة ٨٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

١٢١/٣٣ - إستثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في الشركات عبر الوطنية وفي البلدان النامية

ألف

إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى أنها رجحت من الأمين العام، في قرارها ١٩٧/٣١ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، أن يضمن توظيف ما للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة من موارد مستمرة في أسهم الشركات عبر الوطنية بشروط مأمونة ومربحة، وإلى أبعد حد ممكن عملياً، في استثمارات سليمة في البلدان النامية،

وإذ تُشير أيضاً إلى أنها رجحت من الأمين العام، في قرارها ٧٣/٣٢ ألف المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ أن يضاعف جهوده، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣١، لضمان زيادة الحصّة المستمرة في البلدان النامية من موارد الصندوق،

وإذ تُشير كذلك إلى القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة وسائر الهيئات الدولية فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد والشركات عبر الوطنية،

وإذ تُؤكد من جديد إقتناعها الذي أعربت عنه في الفقرة الثالثة من ديباجة قرارها ١٩٧/٣١، وكثرت الإعراب عنه في الفقرة الرابعة من ديباجة قرارها ٧٣/٣٢ ألف، بأن استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في أسهم الشركات عبر الوطنية قد تتعارض مع أهداف ومقاصد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وخاصة في البلدان النامية^(٩٩)،

وإذ تُلاحظ أنه بعد اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣١ كانت إستثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة من السندات والأسهم في الشركات عبر الوطنية قد بلغت ٧٧٢ مليون دولار في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٧، وأنها